دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة

أ/ مصباح بلقاسم[1]

الملخص

لا يمكن الفصل بين الحكم الراشد والتنمية المستدامة، فهناك ترابط وتشابك وثيق بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تؤثر على النمو والتنمية الاقتصادية، ولكن رغم ذلك لا يمكن التوصل لعلاقة سببية بين الحكم الراشد والتنمية بصفة دقيقة، نظرًا للترابط القائم بين عدد كبير من المتغيرات، غير انه من المسلم به الآن أن الحكم الرشيد يلعب دورا أساسيًا في النهوض بالتنمية المستدامة، فهو يعزز الشفافية والكفاءة والفعالية وسيادة القانون في المؤسسات العامة على جميع المستويات، بالإضافة إلى ذلك يسمح بالإدارة الفعالة للموارد البشرية والطبيعية والاقتصادية والمالية

Abstract

We cannot separate between the good governance and the sustainable development, there are interdependet and closely interwined economic,social and political factors that affect economic development ,but neverthless we cannot reach causal relationship between good governance and development in accurate, given the interdependence between the large number of variables, but it is now recognised that good governance play a key role in promoting sustainable development, it promotes trancparency, efficiency and effectiveness and the rule of law in public institutions at all levels, plus it allows effective management of human and natural resources, economic and finance to achieve equitable and sustainable development.

مقدمة:

شهد العالمفي العقود الأخيرة من القرن الماضي توجهًا إصلاحيًا واسعًا شمل مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية،وإتخذ موضوع الحكم الراشد على اثر ذلك أهمية بالغة، حيث أصبح من أولويات صانعي القرار والمهتمين في كافة أنحاء العالم، وشكل شرطًا أساسيًا لتهيئة بيئة تعززالنموالاقتصادي وتحد من الفقر وترفع من مستوى معيشة الأفراد، فظهرت من هنا الدعوة إلى إرساء مبادئ الحكم الراشد التي تعمل على الإدارة الجيدة لموارد

[1] أستاذ مساعد –أ–، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة.

الدولة وتواجه الفساد وسوء استخدام السلطة،وهكذا ارتبط مفهوم التنمية المستدامة بالحكم الراشد حيث أصبح هذا الأخير هو الضامن الأساسي لتحويل النمو إلى تنمية مستدامة تتوخى قدراً من العدالة والمساءلة والشرعية والتمثيل وتستجيب لتطلعات المواطنين وتلبي حاجيات الطبقات الفقيرة.

من خلال ما سبق يمكن طرح التساؤل التالي:

مامدى مساهمة الحكم الراشد في التنمية المستدامة؟

يمكن الاجابة على هذا التساؤل من خلال المحاور التالية:

أولا :مفهوم الحكم الراشد.

ثانيا : مفهوم التنمية المستدامة.

ثالثا :علاقة الحكم الراشد بالتنمية المستدامة.

أولا:مفهوم الحكم الراشد.

1- تعريف الحكم الراشد:

1- 1- تحديد مصطلح الحكم الراشد

لتحديد مصطلح الحكم الراشد و ارهاصات استعماله يتطلب علينا ضرورة تحديد معنى الحكم " Gouvernance " [1]، حيث يعتبر ذو اصل يوناني " Kubernao " و عرف باللاتينية كمرادف لمصطلح الحكومة او اسلوب ادارة شؤون الدولة [2]. و ابتداءا من سنة 1478 استخدم المصطلح للتعين الاداري و القانوني في بعض المدن شمال فرنسا التي كانت تحت السيطرة الهولندية.و قد ظهر مصطلح الحكم الراشد بشكله المعاصر عندما احياه البنك الدولي في تقريره حول التنمية في افريقيا جنوب الصحراء 1989 بعنوان " افريقيا من الأزمة الى النمو المستدام "، و تم وصف الازمة في المنطقة كأزمة حكم ، حيث ربط تحقيق التنمية الاقتصادية و محاربة الفساد في دولة ما بكفاءة الحكومة ، فالحكم يعرف بأنه مجموعة المؤسسات و العمليات و الآليات الموجودة لممارسة السلطة في دولة ما .

اما بالنسبة لمصلح الحكم الراشد فيرجع اصل المصطلح في **اللغة الفرنسية** الى القرن 13 كمصطلح الحكومة ثم كمصطلح قانوني في عام 1978

1: سلوى الشعراوي جمعة ، مفهوم ادارة شؤون الدولة و المجتمع اشكالية نظرية ، مجلة المستقبل العرب ،العدد 249 ، بيروت (لبنان) ، 1999، ص 108.

2: انمار امين البداوي ، محددات الحوكمة ،دراسة قياسية لعينة مختارة من الدول ، ورقة مقدمة ضمن مؤتمر العلمي الدولي حول ، عولمة الادارة في عصرنة المعرفة ، جامعة لبنان – طرابلس لبنلن ، 15-16 ديسمبر 2012 .

ليستعمل في نطاق واسع عن تكاليف التسيير " Charch de gouvernement " ،و مع ذلك هناك دراسات تشير الى ان مصطلح الحكم الراشد قد ظهر عام 1937 والذي حدده الكاتب و الاقتصادي الامريكي " Ronald Coase" في مقاله الشهير تحت عنوان " The Nature of The Firms " .

اما في اللغة يعني الانكليزية مجمل تقنيات تنظيم المنشأة وادارتها ثم انتقل هذا المصطلح لاحقا الى الشؤون العامة في اواسط السبعينيات استخدمت كلمة " good gouvernance "،و ذلك للتعبير عن اداة التسيير الاجتماعي والسياسي ،وذلك الى غاية دخوله في تقرير اللجنة الثلاثية التابعة للامم المتحدة من طرف التقرير السنوي تحت عنوان" Good Gouvernance and Development ".

اما في اللغة العربية فكلمة الحكم الراشد تعني افضل الاشياء بأفضل العلوم او معرفة الحق بذاته ومعرفة الخير من اجل العمل به مثلما تعني الحكم او التفقه[1] ،حيث ورد في القرآن الكريم **قوله تعالى :" وآتينا لقمان الحكمة ..."**[2]، كما تدل كلمة الحكم على العدل . و على الرغم من ان المفردات تكاد تكون مختلفة لكن المدلول واحد فليس هناك فرق بين الحكم الراشد ، الحاكمية ،الحكمانية ،الحكم الصالح ، الحكم الحسن ، الحكم الشراكي والحكم الجيد، كلها مفردات تؤدي الى نفس الهدف و الفكرة و اسلوب و طريقة الحكم و القيادة لتسيير شؤون المنظمة ، و قد تكون دولة او مجموعة من الدول ، منطقة ، مجموعات نحلية ، مؤسسات عمومية او خاصة و الحاكمية ترتكز على اشكال التنسيق ن التشاور ، المشاركة و الشفافية في القرار [3].

1- 2- تحديد معنى الحكم الراشد:

هناك اكثر من تعريف للحكم الراشد فعلى سبيل المثالالبنك العالمي" good gouvernance" 1929 انه الطريقة التي تباشر بها السلطة في ادارة موارد الدولة : الاقتصادية ، و الاجتماعية بهدف تحقيق التنمية [4].

كما تعرفه منظمة التنمية و التعاون الاقتصادية عام 1995 : " الحكم الراشد

2: الآية 12 من سورة لقمان .

3: الاخضر عزي ، غانم جلطي ن قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد اسقاط على التجربة الجزائرية ، المجلة الالكترونية ، علوم انسانية ، عدد 21 ، مارس 2005 ، ص 06 . http://www.uluminsania.com

4: حازم الببلاوي ، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، 2000 ، ص 226 .

بأنه استخدام السلطة السياسية و ممارسة السيطرة على المجتمع في ادارة الموارد لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية" ، و هو تعريف ركز بالأساس على قدرة السلطة السياسية في توفير الاجراءات القانونية و البيئية اللازمة لتمكين الفاعلين الاقتصاديين من تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية " [1].

بالإضافة الى ذلك فقد قام البرنامج الانمائي للأمم المتحدة (UNDP) عام 1998 بتعريف الحكم الراشد بـ " ممارسة السلطة الاقتصادية و السياسية و الادارية لادارة شؤون الدولة على كافة المستويات و تشمل الآليات و العمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبر المواطنون و المجموعات حيث يمارسون حقوقهم القانونية و يؤدون التزاماتهم و يقبلون الوساطة من اجل حل خلافاتهم "

من خلالالتعاريف السابقة نستنتج ما يلي:" يتمحور على مجموعات من الميكانيزمات و الموارد والاساليب العاكسة لقيمة الديموقراطية كحد ادنى ضروري لتحقيق الفعالية في تسيير شؤون العامة او انه نمط ممارسة السلطة في تسيير الموارد الاقتصادية و الاجتماعية لدولة ما ، خاصة في اطار البحث عن الشفافية لتحقيق التنمية على جميع الاصعدة و هنا يتوقف على [2]:

- احترام القوانين لتحقيق دولة الحق والقانون ؛
- تكريس مبدأ الشفافية و المساءلة ؛
- اشراك مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية ؛
- التسيير الجيد و الفعال للموارد الاقتصادية و الاجتماعية للدولة .

2-خصائص الحكم الراشد:

خصائص الحكم الراشد حسب برنامج الامم المتحدة الانمائي :

تتبين خصائص الحكم الراشد حسب برنامج الامم المتحدة الانمائي في تسعة خصائص و قد جاءت كالتالي :

2- 1- المشاركة " participation " : تعني المشاركة ضمان صوت لكل مواطن بخض النظر عن الجنس او اللغة او الدين و بحكم هذه المشاركة تتكون قيمة حرية الراي في اتخاذ القرار و الغاية من ذلك اعطاء المواطنين فرصة للتعبير عن أراءهم و اهتماماتهم لترسيخ الشرعية السياسية ، و مثل هذه المشاركة

[1]: عبد العزيز خيرة ، دور الحكم الراشد في مكافحة الفساد الاداري و تحقيق متطلبات الترشيد الاداري ، مجلة المفكر ، العدد 08 ، ص 05 .

[2]: عبد العزيز خيرة ، مرجع سبق ذكره ، ص 06 .

الواسعة تكون مبني على قاعدة تشريعية لحقوق الانسان التي تضمن حرية التعبير و لا تقبل ممارسة هذا تحت أي ضغوطات سواء مباشرة او غير مباشرة [1].

2- 2- حكم و سيادة القانون Rule of Law: يقصد بسيادة القانون اعتبرا القانون مرجعية للجميع و ضمان سيادته دون استثناء ، و يتطلب ذلك بالضرورة بناء وضعية حكم مستقرة و تطويرها ، و ذلك من خلال الاستقرار السياسي و السلم الاهلي ، و بناء المؤسسات الديموقراطية التي تسمح بتداول السلطة رسميا و سلميا و دوريا دون اللجوء الى العنف .

2- 3- الشفافية " Transparancy " : تعرف بأنها توفير المناخ الذي يتيح للكافة المعلومات والاعلان من جانب الدولة عن انشطتها و كذلك اساليب صنع القرار المتعلقة بالأفراد والشركات ذوي الصفة العامة " [2]وتعتبر الحكومة و المؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة المصدر الرئيس لهذه المعلومات كما يجب نشرها بشكل دوري ،فالشفافية هي الضمنة للحكم الراشد فالحكم السيء يزيد من الغموض وعدم الوضوح.

2- 4- المساءلة " Accountability ":هي ان يكون جميع المسؤولين والحكام ومتخذي القرار في الدولة او القطاع الخاص او مؤسسات المجتمع المدني خاضعين لمبدأ المحاسبة امام الراي العام ومؤسساته دون استثناء ، فقد عرفها برنامج الامم المتحدة الانمائي على انها[3]" الطلب من المسؤولين تقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصالح حول كيفية استخدام صلاحياتهم و القيام بواجباتهم و الاخذ بالانتقادات التي توجه لهم وتلبية المتطلبات المطلوبة منهم وقبول بعض المسؤولين الفشل وعدم الكفاءة او عن الخداع والغش "

و يمكن تحقيق المساءلة من خلال [4]:

- المساءلة الداخلية : هي حين يقوم الشعب نفسه بمساءلة حكومته ، أي على سبيل المثال حين يقوم سكان قرية ما بمساءلة اعضاء مجلسهم المنتخب كما انه تتضمن حالات يقوم فيها متلقي الخدمة العامة بمساءلة مباشرة لمقدمي

1: ورقة عمل خول دور المجالس الشعبية في تعزيز الحكم الراشد للارتقاء بالتنمية في كافة المجالات ، 2007/01/27، ص 03 .

2: هاني توفيق ، الشفافية و المسائلة ...عرفاهية ام ضرورة ؟، الاصلاح الاقتصادي ، جانفي 2005 ، العدد 12 ، ص 12 .

3: الطراونة رشا ، العصابلة علي ، اثر تطبيق الشفافية على مستوى المسائلة الادارية في الوزارات الاردنية ، المجلة الاردنية في ادارة الاعمال ، المجلد 06 ، العدد 01 ، 2010 ، ص 37.

4: تقرير التنمية الانسانية العربية 2002، ص 03 .

الخدمة.

- **المساءلة الخارجية :** هي عندما تقوم الحكومة بغية حماية المصلحة العامة بإرساء انظمة تحكم سلوك المؤسسات المختلفة ضمن الحكومة ،و من هذه الاجراءات فصل السلطات و انشاء اجهزة رقابية مستقلة .

وقد خصص البنك الدولي خصائص لمفهوم الحكم الراشد و ذلك ضمن قيمتين عالميتين هما :التضمنية والمساءلة[1].

-**التضمنية** : ترتكز على مفهوم المساواة المكرس في معظم دساتير الدول ، و تعني انه كل من لديه مصلحة في عملية ادارة الحكم و يود المشاركة فيها يمكنه فعل ذلك بالتساوي مع الجميع ، و باختصار فإن الحكم الراشد تضمني و ليس حصري او مقصور على عدد معين من الافراد و الفئات .

-**المساءلة** :بتضمن هذا المفهوم كل من التمثيل ، المشاركة ، التنافسية ، الشفافية ، المساءلة و المحاسبة ، والتي تعني وجود مساءلة كل من تم اختيارهم و تعتمد المقاييس التي تشجع مسئولي الحكومة على العمل بطريقة صادقة و فعالة و نزيهة .

كما ركز البنك الدولي على عنصر مكافحة الفساد في الادارة العامة ، إذ يعتبر الفساد اهم ميزة يعبر عنها الحكم السيء ،و يمكن ان تتفاقم هذه الظاهرة مع وجود : المحسوبية و الرشوة [2].

3-أهداف الحكم الراشد :

3- 1- البناء المؤسسي : حيث يهدف الى ضمان ترسيخ دعائم الادارة الجيدة لشؤون الدولة والمجتمع وتوحيد كل من الشفافية والمحاسبة لأجل محاربة ومقاومة الفساد لما يتناسب مع عملية تطبيق الادارة الديموقراطية و هذا بوضع استراتيجية تنموية هادفة تجسد تطلعات الناس وطموحاتهم في الانفتاح الاقتصادي وتحسين المستوى المعيشي ومؤسسات السلطة هي التي تتولى وضع خطط التنموية لتنفيذها على الارض الواقع [3].

3- 2- البناء الاقتصادي و تحسين مستوى الاداء : لا يمكن اهمال و

1:banque mondiale , rapport sur le developpement au moyaen orient et en afrique du nord : vers une meilleure gou- vernanace au mena , améliorer l'inclusivité et le responsabilisation, washigton : d-c liban : aleph 2003 , pp1,2 .

2: حسين درويش العادلي ، المواطنة و ادارة المجتمع و الدولة ، ص 13 .

3. ناصر عبد الناصر ، ظاهرة الفساد مقاربة سوسيولوجية–اقتصادية ، دار المدى للثقافة و النشر ، دمشق ، 2002 ، ص 21 .

اغفال اهمية هذا العنصر فهو محور من بين اهم محاور الحكم الراشد لما له من اهمية على طريق التحول الديموقراطي و بعث التنمية السياسية ، حيث لم يعد الاهتمام محصورا في تحديد مستويات النمو الاقتصادي و انما امتد الى وجود تحسين مستويات الاداء الاقتصادي لمواجهة مختلف الازمات و ذلك عبر اصلاحات هيكلية.

3- 3- دور الهيئات و التنظيمات الدولية في دعم الشفافية و المبادلة :
تعمل المنظمات الدولية على تطبيق الاستراتيجية الحالية للحكم الراشد من خلال برامج الدعم التنموية التي تقدمها الى المجتمعات النامية عبر مساعدات اقتصادية تقوم بها مع بعض الدول الاجنبية وهي عادة ما توجه للتنمية السياسية الى دعم الاستقلالية منظمات غير حكومية لضمان المزيد من الشفافية و المساءلة و دعم مكافحة الفساد .

3- 4- الدولة وعلاقتها بالمؤسسات المجتمع المدني : يعكس الحكم طبيعة علاقة الدولة بمؤسسات المجتمع المدني على وجود مجال عام للأنشطة التطوعية للجماعات و استقلاليتها عن أي توجهات ايديولوجية لتقوم بدور فعال في مساءلة و تتيح قدرا من التوازن بين طرفي القوى في ظل خضوع مؤسسات المجتمع المدني للقانون .

4- الفاعلون في الحكم الراشد:

4 - 4- الدولـــــة:

تعد الدولة بكل مؤسساتها الطرف الرئيس الفاعل في تجسيد مبدأ الحكم الراشد ، و ذلك باعتبارها الجهة صاحبة الاشراف على تحديد ووضع القوانين و التشريعات و النظر الى كيفية تطبيقها فالدولة وحدها كفيلة و القادرة على تجسيد التوازن بين المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية .

فالحكم الراشد في القرن الواحد و العشرون يفرض على الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ان تعيد النظر في دورها في جميع الانشطة ،حيث مع انهيار نموذج التسيير الاشتراكي الذي تمحور اهتمامه اساسا على تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ،أخذ هذا المفهوم يتحول الى التركيز حول دور الدولة اتجاه المجتمع المدني والقطاع الخاص.

4- 2- المجتمع المدني

يعتبر المجتمع المدني فاعل اساسيا من فواعل الحكم الراشد حيث

يشكل رأسمال الاجتماعي للمجتمع ، و هو ما ادي بالدل الغربية الى الاخـذ بآليـة مشاركة الجمعيات المدنية في تحقيق حاجيات و متطلبات التنمية الشرية.

المجتمع المدني هو ذلـك المجتمـع المتمتـع بحريـة التنظـيم الـذاتي وفـق تشكيلات مؤسساتية الطوعية المتنوعة ذات الصفة و الهدف السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي و الثقافي و الفكري بعيدا عن الهيمنـة و تـدخل الدولـة مـع الالتـزام الكامل بالانظمة الدستورية و القانونية في البلاد ، حيث تعمل كمؤسسات المجتمع المدني على اشراك الافراد في مختلف الانشطة و كذا التأثير في السياسـات العامـة للدولة من خلال جماعات ذات التأثير.

4- 3- القطاع الخاص

على الرغم من اعتبار الدولة قوة كبرى في تحقيق التنمية الا انها ليست القوة الوحيدة فالتنمية خاصة المستدامة تعتمد في جانب منها على خلق الوظـائف الـتي تولد ما يكفي من الدخل لتحسين مستويات المعيشة و تسلم الكثير من الدول بأن القطاع الخاص هو المصدر الرئيسي لفرص العمل المنتجة ،و يشمل هـذا القطـاع مجمـوع المشـاريع الخاصـة بالتصـنيع و التجـارة و المصـارف و يلعـب القطـاع الخاص دورا كبيرا كشريك في الادارة وهذا يتناسب مع المسؤولية الاجتماعية التي تقع على عاتقه فهو يسـتطيع ان يسـهم مـع منظمـات المجتمـع المـدني في دعـم نشاطاته وتوفير الخبرة والمال والمعرفة اللازمة في عمليات تنموية بالشـراكة مـع المجتمع المحلي او اجهزة الدولة الرسمي.

ثانيا: مفهوم التنمية المستدامة :

1- تعريف التنمية المستدامة:

1-1-التنمية المستدامة / الأصل و المعنى اللغوي

يعـود اصـل مصـطلح الاسـتدامة الى علـم الايكولـوجي Ecology، حيـث استخدمت الاستدامة للتعبير عن شكل و تطور النظم الديناميكية التي تكون عرضة الى تغيرات هيكلية تؤدي الى حدوث تغيير في خصائصها و عناصرها و علاقـات هذه العناصر ببعضها البعض . و في المفهوم التنموي استخدم مصـطلح الاسـتدامة للتعبير عن طبيعة العالقة بين علم الاقتصاد Economyو علم الايكولوجي Ecology على اعتبار ان العلمين مشتقان من نفس الاصـل الاغريقـي حيـث يبـدأ كـل منهـا بالجذر Eco و الذي يعني بالعربية البيت او المنزل و ، و المعنـى العـام لمصـطلح

Ecology و هو دراسة مكونات البيت[1] ، و لو افترضنا ان البيت عن يقصد به مدينة او بلد و اقليم او حتى الكرة الارضية فإن الاستدامة بذلك تكون مفهوما يتناول بالدراسة و التحليل العالقة بين انواع و خصائص مكونات المدينة او الاقليم او الكرة الارضية و بين ادارة تلك المكونات.

ففي اللغة العربية يصعب ايجاد كلمة واحدة تعبر محتوى التعبير الانكليزي SustainbleDevelopmentتعني قابلة للاستمرار او الديمومة كما تعني قابل للتحمل.

1- 2- التنمية المستدامة / المفهوم العلمي

و لقد حاول تقرير الموارد العالمية الذي نشر عام 1992 و الذي خصص بكامله لموضوع التنمية المستدامة توضيح هذا الخلط و ذلك بإجراء مسخ شامل لهذا المفهوم و استطاع التقرير حضر عشرين تعريفا واسع التداول للتنمية المستدامة [2]، و قد حاول التقرير توزيع التعريفات على اربع مجموعات و هي : التعريفات الاقتصادية ، البيئية ، الاجتماعية و الانسانية و التعريفات التقنية والادارية.

1- 2- 1- التعريف الاقتصادي : بالنسبة للدول الصناعية في الشمال فإن التنمية المستدامة تعني إجراء خفض عميق و متواصل في استهلاك هذه الدول من الطاقة و الموارد الطبيعية و إحداث تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة ، اما الدول الفقيرة فالتنمية المستدامة تعني توظيف الموارد من اجل رفع المستوى المعيشي للسكان الاكثر فقرا في الجنوب.

1- 2- 2- التعريف الاجتماعي : فإن التنمية المستدامة تسعى إلى تحقيق الاستقرار في النمو السكاني ووقف تدفق الافراد الى المدن و ذلك من حلال تطوير مستوى الخدمات الصحية و التعليمية في الارياف و تحقيق اكبر قدر ممكن من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية .

1- 2- 3- التعريف البيئي : فإن التنمية المستدامة هي الاستخدام الامثل للأرض الزراعية و الموارد المالية في العالم ، كما يؤدي إلى مضاعفة المساحات

1: حسين درويش العادلي ، المواطنة و ادارة المجتمع و الدولة ، ص 13 .
1. ناصر عبد الناصر ، ظاهرة الفساد مقاربة سوسيولوجية–اقتصادية ، دار المدى للثقافة و النشر ، دمشق ، 2002 ، ص 21 .

الخضراء على سطح الارض .

1- 2- 4- التعريف التقني و الإداري : فإن التنمية المستدامة هي التنمية التي تنقل المجتمع الى عصر الصناعات و التقنيات النظيفة التي تستخدم اقل قدر ممكن من الطاقة و الموارد و تنتج الحد الادنى من الغازات و الملوثات التي تؤدي إلى رفع دفع درجة حرارة سطح الأرض الضارة بطبقة الأزون[1].

2- أبعاد التنمية المستدامة

2- 1- البعد الاقتصادي :

يستند هذا البعد الذي يقتضي بزيادة رفاهية الإنسان في المجتمع الى اقصى حد و القضاء على الفقر و كذلك مراعاة العوامل التالية :

2- 1- 1- حصة الاستهلاك الفردي من موارد الطبيعية : يمكن ملاحظة الابعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة من خلال سكان البلدان الصناعية الذين يستغلون قياسا على مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في العالم .

2- 1- 2- ايقاف تبديد الموارد الطبيعية : تتلخص التنمية المستدامة بالنسبة للبلدان في اسلوب الحياة ، و لابد في هذه العملية من التأكد من عدم التصدير الضغط البيئي الى البلدان النامية.

2- 1- 3مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث و عن معالجته : تقع على البلدان الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة ، لان استهلاكها متراكم في الماضي من موارد الطبيعية مثل المحروقات .

2- 1- 4تقليص تبعية البلدان النامية : ثم جانب من جوانب الربط الدولية في بين البلدان الغنية و الفقيرة يحتاج الى دراسة دقيقة ، ذلك انه بالقدر الذي ينخفض به استهلاك الموارد الطبيعية في البلدان الصناعية ، يتباطأ نمو صادرات هذه المنتوجات من البلدان النامية و تنخفض أسعار السلع الأساسية بدرجة اكبر ، مما يحرم البلدان النامي من ايرادات تحتاج اليها احتياجا ماسا .

2- 2- البعد الاجتماعي :يتمثل البعد الاجتماعي فيما يلي :

2- 2- 1- تثبيت النمو الديموغرافي : تعني التنمية المستدامة فيها بالأبعاد البشرية و ذلك من خلال العمل على تحقيق تقدم كبير في سبيل نمو متزن للسكان ، كما ان النمو السريع للسكان في بلد او منطقة ما يحد من التنمية و

1: كريالي بغداد ، حمداني محمد ، استراتيجيات و سياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية و الاجتماعية بالجزائر ، مجلة علوم انسانية ، السنة الرابعة ، العدد 45 ، ص 12 .

تقليص من قاعدة الموارد الطبيعية المتاحة لإعانة كل ساكن .

2- 2- 2- مكانة الحجم النهائي للسكان : للحجم النهائي الذي يصل اليه السكان في الكرة الارضية اهمية لان حدود قدرة الارض على اعانة الحياة البشرية غير معروفة بدقة ، و ضغط السكان المتنامي هو عامل ضغط على المساحات الخضراء و تدهور التربة و الافراط في استغلال الحياة البرية و الموارد الطبيعية الاخرى .

2- 2- 3- اهمية توزيع السكان : ان لتوزيع السكان اهمية خاصة فلاتجاهات الحالية نحو توسيع المناطق الحضرية ، و لاسيما تطور المدن الكبيرة لها عواقب بيئية ضخمة ، فالمدن تقوم بتركيز النفايات و المواد الملوثة فتتسبب في كثير من الأحيان في أوضاع لها خطورتها على الناس فتدمر النظم الطبيعية المحيطة بها و من هنا فإن التنمية المستدامة تعني النهوض بالتنمية الريفية النشيطة للمساعدة على ابطاء حركة الهجرة الى المدن و ذلك باتخاذ تدابير خاصة حتى تؤدي الى التقليص الى الحد الأدنى من الآثار البيئية للنزوح الريفي ، و احداث توازن بين تنمية المجتمعات الحضرية و الريفية [1].

2- 2- 4- الاستخدام الكامل للموارد البشرية : كما تنطوي التنمية المستدامة على استخدام الموارد البشرية استخداما كاملا، وذلك بتحسين التعليم والخدمات الصحية ومحاربة الجوع.

2- 2- 5- الصحة و التعليم : ان حفظ الصحة و تعزيزها امرا اساسي لمعافاة الانسان و لتحقيق التنمية المستدامة ، غير ان الحصول على الخدمات الصحية و التي هي عبارة عن مجموعة من الخدمات التعزيزية و الوقائية والعلاجية و التأهيلية يعد امرا حاسما [2].

2- 3- البعد البيئي

يتمثل في الحفاظ على الموارد الطبيعية و الاستخدام الأمثل لها على أساس مستديم و التنبؤ لها بغرض الاحتياط و الوقاية ، و يتمحور البعد البيئي حول مجموعة من العناصر نذكر منها:

2- 3- 1- إتلاف التربة، استعمال المبيدات، تدمير الغطاء النباتي والمصايد :

1: عماري عمار ، إشكالية التنمية المستدامة و أبعادها ، المؤتمر العلمي الدولي " التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ، 07-08 افريل 2008 جامعة سطيف ، ص 09 .

2: تقرير المنظمة العالمية للصحة ، تمويل النظم السياسية ، yatadvertising للنشر و التوزيع ، مصر ، 2010 ، ص 02 .

نلاحظ أن تعرية التربة وفقدان إنتاجيتها يؤديان إلى التقليص من غلتها، ويخرجان سنويا من دائرة الإنتاج مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية.

2- 3- 2 حماية الموارد الطبيعية : والتنمية المستدامة تحتاج إلى حماية الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج المواد الغذائية والوقود ابتداء من حماية التربة إلى حماية الأراضي المخصصة للأشجار وإلى حماية مصايد الأسماك.

2- 3- 3- الحفاظ على المحيط المائي : يمثل مورد المياه قضية حيوية نظرا لان القسط الاكبر من المياه التي يتم استهلاكها حاليا لاغراض الزراعة والصناعة يأتي من مصادر مختلفة ، فإن مقتضيات التنمية المستدامة تستدعي الاعتماد الكلي على مصادر المياه المتجددة التقليدية فإن المحافظة عليها و منعها من التدهور تعد من التحديات الرئيسية للتنمية المستدامة[1].

2- 3- 4- حماية المناخ من الاحتباس الحراري :حيث يرتبط ظاهرة الاحتباس الحراري بارتفاع درجات حرارة الأرض نتيجة زيادة تركيز بعض الغازات في الغلاف الجوي و أهمها غاز ثاني أكسيد الكربون ، و على العكس من ذلك فالاستخدام **الطاقة المتجددة**[2] اثر معروف في حماية البيئة نتيجة لما تحققه من خفض انبعاثات تلك الغازات و منه التلوث البيئي ، حيث من المتوقع أن تبلغ الانبعاثات الناتجة عن الوقود حولي 190 مليون طن من غاز ثاني أكسيد الكربون سنة 2017 بالإضافة إلى الغازات الأخرى[3] .

3- أهداف و معوقات التنمية المستدامة

3- 1- اهداف التنمية المستدامة

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها و محتواها إلى تحقيق عدة أهداف نلخصها فيما يلي :

3- 1- 1- حماية البيئة : تمثل حماية البيئة الهدف الأول في برامج التنمية المستدامة و يرجع ذلك إلى أن البيئة هي المصدر الأساسي لجميع الموارد

1: محمد عبد القادر الفقي ، ركائز التنمية المستدامة و حماية البئة في السنة النبوية ، الندوة العلمية الدولية الثالثة للحديث الشريف حول القيم الحضارية في السنة النبوية ، كلية الدراسات العربية و الاسلامية ، دبي ، 2007 ، ص 06 .

2: الطاقة المتجددة : هي تلك التي يحصل عليها من خلال تيارات الطاقة التي يتكرر وجودها في الطبيعة على نحو تلقائي و دوري ، و كذلك تعني الطاقة المتجدد" الكهرباء " التي يتم تولدها من الشمس و الرياح و الكتلة الحيوية و الحرارة من الجوفية و المائية ، و كذلك الوقود الحيوي و الهيدروجين المستخرج من المصادر المتجددة .

3: محمد طالبي ، محمد ساحل ، أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة " عرض تجربة ألمانية " ، مجل الباحث ، عدد 06 ، 2008 ، ص 205 .

التي يتطلبها برامج التنمية المستدامة و مشروعاتها و الإخلال بالتوازن البيئي يؤدي إلى تدمير النظم البيئية و تدهور حالة الموارد الطبيعية (الحية و غير الحية) و التعجيل بإفسادها بحيث يتعذر استخدامها بشكل مناسب [1].

3- 1- 2- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان :و ذلك من خلال التركيز على العلاقات بين نشاطات السكان و البيئة ، و تتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أساس حياة الإنسان ، و ذلك عن طريق مقاييس الحفظ على نوعية البيئة و الإصلاح و التهيئة و تعمل على أن تكون العلاقة في الأخير علاقة تكامل وانسجام .

3- 1- 3- تعزيز وعي السكان : تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة و كذلك تنمية إحساسهم بالمسؤولية اتجاهها و حثهم على المشاركة الفعالة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد و تنفيذ و متابعة و تقديم برامج التنمية المستدامة .

3- 1- 4- ترشيد استخدام الموارد الطبيعية : تعمل التنمية المستدامة على تحسين نوعية حياة الإنسان لكن ليس على حساب البيئة و ذلك من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية ، و عدم استنزافها عن طريق الاستخدام العقلاني لهذه الموارد بحيث لا يتجاوز هذا الاستخدام معدلات تجددها في الطبيعة ، بالإضافة إلى البحث عن بدائل لهذه الموارد حتى تبقى لفترة زمنية طويلة و لا تخلف نفايات بكميات تعجز البيئة عن امتصاصها .

3- 1- 5- ربط التكنولوجيا بأهداف التنمية : تسعى التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع من خلال توعية أفراد المجتمع بأهمية التقنيات الحديثة في مجال التنموي ، و كيفية استخدامها قصد تحسين نوعية حياة المجتمع مع إيجاد الحلول المناسبة للسيطرة على المخاطر والمشكلات البيئية الناجمة عن استخدام هذه التكنولوجيا.

3- 1- 6- إحداث تغيير مناسب في حاجات و أوليات المجتمع : و ذلك بإتباع طريقة تلاءم إمكانياته و تسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية و السيطرة على جميع المشكلات البيئية و هذا بدوره يتطلب تطوير مؤسسات و بنى تحتية و إدارة ملائمة للمخاطر و التقلبات لتؤكد المساواة في

1: بودية فاطمة ، كحلي فتيحة ، طبيعة البعد الاقتصادي و الاجتماعي لصناديق الاستثمار الإسلامية و مدى مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة ، الملتقى الدولي حول المالية الإسلامية ، صفاقس ، تونس ، 27- 29 جوان 2013 ، ص 08 .

تقاسم الثروات بين الأجيال المعاقبة و في الجيل نفسه[1].

3- 1- 7- تحسين العدالة الاجتماعية :أي تسهيل إشباع الحاجات الأساسية للتجمعات البشرية الحالية و المستقبلية ، و تحسين جودة الحياة و توفير فرص العمل للجميع و كذلك التعليم و العناية الصحية و الخدمات الاجتماعية والسكن الجيد و احترام حقوق و حرية الأفراد من خلال مشاركتهم في اتخاذ القرار [2].

3- 2- معوقات التنمية المستدامة

رغم الجهود العالمية و المحاولات الجادة لتحقيق مطلب التنمية المستدامة في جميع دول و مجتمعات العالم إلا انه لا تزال تلك المحاولات قاصرة إلى حد كبير ، و ذلك لعدد الأسباب من بين أهمها و أبرزها :

3- 2- 1- الانفجار السكاني : يشكل الزيادة المفرطة في عدد السكان السبب الرئيسي و المحرك لكل المشكلات و اضمحلال البيئة فبزيادة عدد السكان على الأرض تحتاج إلى إنتاج هائل لمواجهة حاجات الإنسان غير المحدودة الأمر الذي يشكل ضغط على الموارد الطبيعية [3]، و يؤدي إلى استنزافها بشتى صوره كالزحف السكاني على الغابات و الأراضي الزراعية ، الرعي المكثف و غيرها وهو ما يهدد البيئة و يؤدي إلى اختلال توازنها [4].

3- 2- 2- تدهور قاعدة الموارد الطبيعية : تعد عمليات دعم أنماط الإنتاج والاستهلاك الحالية استنزافا للموارد الطبيعية و سوء استغلالها بما فيها النقص الحاد في الموارد المائية و تلوثها و ندرة الأراضي الصالحة للاستغلال في النشاطات الزراعية المختلفة ، و تدهور نوعيتهما و نقص الطاقة غير المتجددة في أقطار العالم و إعاقة تحقيق التنمية المستدامة .

3- 2- 3- الحروب و المنازعات و الاحتلال الأجنبي :عدم الاستقرار في كثير من المناطق العالم الناتج غن غياب السلام و الأمن التي تؤثر بشكل مضر على

1: رقامي محمد ، بوشنقير ايمان ، التنمية المستدامة بين الواقع و التحليل ، الملتقى الدولي حول " مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي ، دامعة قالمة ، 03-04ديسمبر 2012 ، ص 441 .

2: محمد مرعي مرعي ، التنمية المستدامة و الدارة المجتمعية ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، البحرين ، ص69 .

3: منور اوسرير ، محمد حمو ، الاقتصاد البيئي ، دار الخلدونية ، الطبعة 01 ، الجزائر ، 2011 ، ص 163 .

4: اوسرير منور ، دراسات الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد السابع ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الشلف ، 2010 ، ص 336 .

البيئة و سلامتها .

3- 2- 4- الفقر : الفقر الذي هو أساس لكثير من المعضلات الصحية والاجتماعية و الأزمات النفسية و الأخلاقية على المجتمعات المحلية و الوطنية والدولية ، إذ تشير الإحصائيات إلى أن خمس سكان العالم مضطرون للعيش على اقل من دولار واحد في اليوم .

3- 2- 5- الديون : مثل أهم المعوقات التي تحول دون نجاح خطط التنمية المستدامة و تؤثر سلبا على المجتمعات خاصة الفقيرة .

3- 2- 6- التصحر : يشكل التصحر احد المشاكل البيئية التي تعيق التنمية المستدامة فاحتباس الحراري ، النمو الديموغرافي ، زراعة مكثفة ، سقي عشوائي و قطع الغابات كل هذه العوامل تساهم في عملية التصحر .

ثالثا: علاقة الحكم الراشد بالتنمية المستدامة

بعد تطرقنا لعرض مفهوم الحكم الراشد الذي يعتبر الطريقة المثلى في ادارة شؤون الحكم و كذلك التنمية المستدامة التي تشير الى الاستغلالي العقلاني و المتوازن للموار نحاول من خلال هذا العنصر التعرف على طبيعة العلاقة بينهما .

و كانت عملية الربط بين الحكم الراشد و التنمية المستدامة في ادبيات الدولية حديثة نسبيا ، حيث ترجع الى اواخر الثمانينات و بداية التسعينات ، ففي دراسات البنك الدولي على سبيل المثال كان مضمون مفهوم الحكم الراشد يقتصر على الجانب الاداري الفني ، وفي دراسة الاولى المكتملة الت يعبر فيها البنك عن الرؤية في الحكم الرشيد و علاقته بالتنمية و هي دراسة اسلوب الحكم و التنمية الصادر عام 1992 و هي متزامنة مع قمة الارض بـ ريويجانيرو بالبرازيل ، واعتبر ان الحكم الراشد مساو للإدارة التنموية الجيدة و الناجحة و هذا الاطار يجب التركيز على القطاع العام ، المساءلة ، الاطار القانوني للتنمية المستدامة ، المعلومة و الشفافية.

و كما ذكرنا سابقا ، فإن التنمية المستدامة تتضمن ما يلي :

- المساواة بين الاجيال و خلق ظروف لتقليل عدم المساواة بين الناس في الجيل الحالي ؛
- تعديل نماذج الاستهلاك خاصة تلك المبددة للموارد و اللوثة للبيئة ؛

التأكيد على حق المرأة و الطفل ؛

- الاهتمام بالعامل الايكولوجي و جعلها فاعلا في تحسين حياة الناس من

خلال المحافظة على الصحة .

فتحقيق هذا النوع من التنمية المستدامة تتطلب جملة اشتراطات تتعلق بطبيعة و دور الدولة في هذه العملية عن طريق الحكم الراشد ، حيث تعمل الحكومات في هذا الاطار بتطبيق سياساتها لمفهوم الحكم الراشد من منطلق علاقتها بالتنمية ، على توسيع دائرة المشاركة العامة لافراد مع التركيز على فئة الشباب القادرة على تنمية مفهوم الشراكة من اجل الاصلاح و الذي عادة ما يحكمل شعار التنمية و النهوض بالمجتمعات و من اجل ذلك فلابد من تعزيز دور الشباب في صياغة القرارات المتخذة .

و نستخلص من هذه الشروحات و المفاهيم ان الحكم الراشد مرتبط ارتباطا وثيقا و ضروري لإتمام عملية التنمية و خاصة التنمية المستدامة ، و يمكن ان تحدد عناصر الحكم الراشد و علاقته بالتنمية من خلال المرتكزات التالية :

- ديموقراطية حقيقية مبنية على مفاهيم الشراكة في ادارة الدولة و المعتمدة على التمثيل لكافة فئات المجتمع و تعتمد اساسا على المحاسبة لا مستويات في الحكومة ؛

- احترام المعايير الدولية و المحلية لحقوق الانسان و خصائصها المبنية على المساواة و عدم التمييز و عدم قابلية هذه الحقوق للانتقاص ؛

- التشجيع على دعم المؤسسات المجتمع القائمة و التشجيع على تسهيل اجراؤات تكوينها و تفعيل دورها في الحياة ؛

- احترام سيادة القانون و تعزيز استقلال القضاء و تحديد معايير المحاكمات العادلة و حق التقاضي امام محاكم مختصة و قضاء مستقلون.

- ادارة اموال الدولة بطريقة شفافة و سليمة تخضع لمفهوم الرقابة العامة للمجتمع و لمفهوم المساءلة ، و ان تقوم على ادارتها مؤسسات حكومية تعرف بقدرتها على التعامل معه عالية و تضع مصلحة المجتمع و افرادها في اولى غايتها قضايا ادارة اموال الدول و مواردها بكل احتراف و مهنية عالية تضع مصلحة المجتمع و الافراد في اولى غاياتها [1].

و من خلال تمكين العلاقة بين الحكم الراشد و مفهوم التنمية المستدامة على الدولة ان تقوم بتشجيع التنمية الاستثمار ، و بالأخص استثمار الموارد

1 : مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني ، الحاكمية الرشيدة : جدل لم يحسم بعد ، الاردن ، مركز الحياة للتنمية المجتمع المدني ، جوان 2007 ، متحصل عليه من : www.hayatcenter.org/hayat/pics/edrak-cuide.doc .

البشرية، و المساعدة بالقضاء على الفقر و البطالة والارتقاء بالشؤون الصحية والتعليمية وكذلك تعزيز النظم القانونية الوطنية للحد من انتشار الجريمة و الاعتداء على سلامة المواطنين و التجارة غير المشروعة ووضع تدابير صارمة للتصدي لها ،ولتحقيق التنمية المستدامة يتطلب الكثير من الجهد و توحيد البرامج والاستراتيجيات وفق التزام عام بالأهداف المراد تحقيقها ذي يقوم على احترام الارادة الشعبية و التقيد بالشفافية في المعاملات الادارية و الاعتماد على القدرات المحلية ، و لابد ان بكون ذلك بالاعتماد على برامج محكمة بقواعد الحكم الراشد المتعارف عليها من قبل المراجع و المؤسسات الدولية [1].

و في الاخير يمكن ان نقول ان تحقيق التنمية المستدامة و التقدم الذي تنشده أي الدولة تحتاج الى اموال كثيرة التي تمكنها من اقامة المشاريع البنية التحتية الاساسية و زيادة حجم الاستثمارات في القطاعات و المشاريع المختلفة الشيء الذي يزيد من الناتج القومي و يرتفع مستوى الرفاهية الاقتصادية و يتحقق ما تنشده من تنمية مستدامة ، غير ان هذه الرفاهية التي تتأثر من تتأتى من الاموال لا يمكن تحقيقها في ظل حكم رديء و فاسد ، لا يعتمد على الشفافية و التوزيع العادل للموارد و المكاسب و في دراسات للبنك الدولي انه بمعالجة الفساد وتعزيز الحكم الراشد و سيادة القانون يمكن للبلدان ان ترتفع دخلها الوطني بمقدار 04 اضعاف على المدى البعيد و تنخفض معدل الوافيات بشكل كبير وتستطيع المحافظة على الموارد الطبيعية بما يكفل احتياجات الاجيال الحالية والاجيال المقبلة ، و هنا يظهر جليا موضوع التقاطع الفساد مع التنمية المستدامة و الحكم الراشد من خلال عدة اوجه نبينها باختصار من خلال الجول التالي :

الجدول رقم (02): اهم التقاطعات بين الفساد و التنمية المستدامة و الحكم الراشد

1: غربي محمد ، الديموقراطية و الحكم الراشد ، مجلة دفاتر السياسة و القانون ، عدد خاص 2011 ، جامعة الجزائر ، ص 381 .

التنميـــــــة المستدامـــــــة					
النمو الاقتصادي	الفقر/اللامساواة	الحكم	حقوق الانسان	الجنوسية	البيئة
الفســـــــاد					
-يحبط الاستثمار و المساعدات ؛ -يزيد من عد الثقة و عدم القابلية للتوقع في بيئة الاعمال ؛ -يشوه السياسات الاقتصادية .	-يعرقل جهود اهداف التنمية المستدامة ؛ -يرفع تكلفة الخدمات العامة و يقلل من جودتها ؛ -يفاقم من تدهور الدخل غيره من حالات عدم المساواة .	-ينتقص من حكم القانون و يضعف القيم و الاخلاق ؛ -يقلل شرعية الحكومة من خلال تقليل ثقة الشعب في الحكومة . -يضعف القواعد المؤسسة عن طريق اضعاف المسالة و الشفافية و النزاهة	-يعزز التمييز ؛ -يمنع التمتع بالحقوق الاساسية بما فيها حقوق في الحصول على الخدمات الاجتماعية .	-يؤثر على المرأة بصورة غير متكافئة من حيث امكانية حصولها على الخدمات العامة الاساسية.	-يضعف الحكومة البيئية و يضعف من صرامة القوانين ؛ - يبدد الموارد الطبيعية ما ينقص من حق الاجيال القادمة بالتمتع بها .

المصدر : وارث محمد ، الفساد و اثره على الفقر ، اشارة الى حالة الجزائر، مجلة دفاتر السياسة و القانون ،العدد الثامن ، جانفي 2013 ، جامعة الجزائر ، ص 96 .

الخاتمة:

لا يمكن الاستغناء عن الحكم الراشد لكي يحقق المجتمع والاقتصاد أقصى رفاه ممكن في ضوء الموارد المحدودة المتاحة، كما يعد الالتزام بمبادئه شرطًا ضروريًا لتوسيع نطاق قدرات الدولة على إدراة مواردها فالمشاركة والشفافية والمساءلة وحكم القانون، والإدارة الجيدة في جميع قطاعات المجتمع هي قوام تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة التي تركز على الأفراد،فالحكم الراشد ليس هدفا في حد ذاته، إنما هو وسيلة لتحقيق تنمية البشر ورخاء البشرية. أي أن الهدف في نهاية الأمر يرتبط بالبشر وبالإنسان، لذلك لا يجوز التضحية بالإنسان ومتطلباته أو أمنه من أجل تحقيق الحكم الرشيد. وهو لايأتي قصراً ولا يفرض فرضًا، ولكنه ينجح عندما يؤمن الأفراد مهما كانت مستوياتهم ومسؤولياتهم بأسلوب معين في تنظيم الحكم يحقق أفضل النتائج، لهذا يعد الحكم الراشد في حقيقة الأمر امتداد لمبدأ الإدارة الرشيدة التي هي أفضل الطرق وأكملها لتحقيق الأهداف التي تسعي إليها الحكومة والمجتمع.

ولتحقيق التنمية المستدامة يجب أن يسود الحكم الراشد جميع المستويات الوطنية والمحلية والإدارية، وان يقوم على الشفافيةفي التسير،ومشاركة المواطنين والمجتمع المدني في صنع القرار والمسئولية،والمساءلة والمحاسبة فيالتنفيذ،كما ينبغي توفر أسس واضحة فيما يتعلق بتخصيص الموارد واستخدام الأموال العامة وخفض التكلفة وترشيد الإنفاق والإنتباه إلى القضايا الاجتماعية.

المراجع:

- المراجع باللغة العربية:

القرآن الكريم.

انمار امين البداوي ، محددات الحوكمة ،دراسة قياسية لعينة مختارة من الدول ، ورقة مقدمة ضمن مؤتمر العلمي الدولي حول ، عولمة الادارة في عصرنة المعرفة ، جامعة لبنان – طرابلس لبنلن ، 15-16 ديسمبر 2012 .

الطراونة رشا ، العصابلة علي ، اثر تطبيق الشفافية على مستوى المسائلة الادارية في الوزارات الاردنية ، المجلة الاردنية في ادارة الاعمال ، المجلد 06 ، العدد 01 ، 2010 .

اوسرير منور ، دراسات الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد السابع ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الشلف ، 2010.

بودية فاطمة ، كحلي فتيحة ، طبيعة البعد الاقتصادي و الاجتماعي لصناديق الاستثمار الإسلامية و مدى مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة ، الملتقى الدولي حول المالية الإسلامية ، صفاقس ، تونس ، 27-29 جوان 2013.

سلوى الشعراوي جمعة ، مفهوم ادارة شؤون الدولة و المجتمع اشكالية نظرية ، مجلة المستقبل العربي ،العدد 249 ، بيروت (لبنان) ، 1999.

حازم الببلاوي ، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، 2000 .

عبد العزيز خيرة ، دور الحكم الراشد في مكافحة الفساد الاداري و تحقيق متطلبات الترشيد الاداري ، مجلة المفكر ، العدد 08 .

هاني توفيق ، الشفافية و المسائلة ...ترفاهية ام ضرورة ؟، الاصلاح الاقتصادي ، جانفي 2005 ، العدد 12 .

حسين درويش العادلي ، المواطنة و ادارة المجتمع و الدولة.

ناصر عبد الناصر ، ظاهرة الفساد مقاربة سوسيولوجية –اقتصادية ، دار المدى للثقافة و النشر ، دمشق ، 2002.

ناصر عبد الناصر ، ظاهرة الفساد مقاربة سوسيولوجية –اقتصادية ، دار المدى للثقافة و النشر ، دمشق ، 2002.

تقرير التنمية الانسانية العربية 2002.

كريالي بغداد ، حمداني محمد ، استراتيجيات و سياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية و الاجتماعية بالجزائر ، مجلة علوم انسانية ، السنة الرابعة ، العدد 45 .

عماري عمار ، إشكالية التنمية المستدامة و أبعادها ، المؤتمر العلمي الدولي " التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ، 07-08 افريل 2008 جامعة سطيف.

محمد عبد القادر الفقي ، ركائز التنمية المستدامة و حماية البئة في السنة النبوية ، الندوة العلمية الدولية الثالثة للحديث الشريف حول القيم الحضارية في السنة النبوية ، كلية الدراسات العربية و الاسلامية ، دبي ، 2007.

محمد طالبي ، محمد ساحل ، أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة " عرض تجربة ألمانية " ، مجل الباحث ، عدد 06 ، 2008.

وارث محمد ، الفساد و اثره على الفقر ، اشارة الى حالة الجزائر ، مجلة دفاتر السياسة و القانون ،العدد الثامن ، جانفي 2013 ، جامعة الجزائر

غربيمحمد،الديموقراطيةوالحكمالراشد،مجلةدفاترالسياسةوالقانون،عددخاص 2011 ،جامعةالجزائر.

تقرير المنظمة العالمية للصحة ، تمويل النظم السياسية ، yatadvertising للنشر و التوزيع ، مصر ، 2010.

منور اوسرير ، محمد حمو ، الاقتصاد البيئي ، دار الخلدونية ، الطبعة 01 ، الجزائر ، 2011.

محمد مرعي مرعي ، التنمية المستدامة و الدارة المجتمعية ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، البحرين.

ورقة عمل حول دور المجالس الشعبية في تعزيز الحكم الراشد للارتقاء بالتنمية في كافة المجالات ، 2007/01/27.

رقامي محمد ، بوشنقير ايمان ، التنمية المستدامة بين الواقع و التحليل ، الملتقى الدولي حول " مقومات تحقيق

التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي ، دامعة قالمة ، 03-04ديسمبر 2012.

- **المراجع باللغة الاجنبية:**

1banque mondiale , rapport sur le developpement au moyaen orient et en afrique d nord : vers une meilleure gou- vernanace au mena , améliorer l'inclusivité et le responsabilisation, washigton : d-c liban : aleph 2003.

- **المراجع الالكترونية:**

الاخضر عزي ، غانم جلطي ن قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد اسقاط على التجربة الجزائرية ، المجلة الالكترونية ، علوم انسانية ، عدد 21 ، مارس http://www.uluminsania.com.2005

مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني ، الحاكمية الرشيدة : جدل لم يحسم بعد ، الاردن ، مركز الحياة للتنمية المجتمع المدني ، جوان 2007 ، متحصل عليه من : www.hayatcenter.org/hayat/pics/edrak-cuide.doc